الدرس الخامس: الوكالات المتخصصة

تعتبر الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة من أهم أدوات الدعم المادي والمعنوي للتعاون بين الدول وهي كثيرة ومتعدد مثل هيئة الصحة العالمية ،اتحاد البريد العالمي ،اليونيسكو ،المنتظم العالمي للأرصاد الجوية ،تنظيم الطيران المدني ،المنظمة العالمية للاغذية والزراعة ،المؤسسات المالية الدولية صندوق النقد الدولي ،والبنك العالمي وغيرهم وسنتحدث في هذه المحاضرة عن المؤسسات المالية الدولية ،فماهي المؤسسات المالية الدولية ؟ وكيف تعمل؟ وماهي اهدافها الضاهرة والخفية ؟

نشأة المؤسسات المالية الدولية وتعريفها:

تعتبر فكرة تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول من أهم وسائل تحقيق الأمن والسلام العالميين، وهذا بتحسين ظروف الأفراد المعاشية التي يتمثل العنصر المهم في تحقيق الاستقرار الداخلي للدولة كوحدة في التنظيم الدولي، ولتحقيق ذلك ظهرت مؤسسات مالية دولية بعد الحرب العالمية الثانية، التي كانت قد خربت اقتصاديات الدول عامة، ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية المستفيد الأكبر من هذه الحرب التي سوف يكون لها الدور الأكبر في المستقبل بتحديد السياسات المالية الدولية وفقا لاستراتيجياتها ومصالحها[1].

ولعله من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الركود الاقتصادي العالمي والأزمات الاقتصادية واندلاع الحروب هو عدم وجود تنظيم دولي مالي ونقدي يسير على قواعد مضبوطة تراعى فيها مصالح الدول، ويحقق نمو اقتصادي عالمي كبير يكون في فائدة كل الدول، وعدم التنظيم المالي والنقدي الدولي أدى إلى أزمة 1929م، التي أصيب فيها الاقتصاد العالمي بالركود والكساد للسلع والمنتوجات، وبالتالي أدى إلى تسريح العمال وغلق المصانع وهذا نتج عنه تفشي ظاهرة البطالة بشكل كبير داخل المدن الكبرى في أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية[2]، بالإضافة إلى الأزمات الاجتماعية التي هزت الطبقات الفقيرة بانتشار المجاعة والآفات الاجتماعية، وهذا مهد لظهور إضطرابات سياسية

---

[1]- حم شلبي، لتن ي ، لتن ي ل لي لمن ما ل لية لإقليمية لمتخصصة، بي ، ل لجامعية، 1987، 213-214

[2]- François Cochet Gérard Henry, Histoire et économie des sociétés contemporaines, Tome « 1 », Paris : Bréal, 1991, P 203 – 218.

واسعة داخل أوروبا، خاصة ألمانيا وفرنسا، وإيطاليا وبريطانيا، وهذه الحركات السياسية تدعو لتغيير الأوضاع جذريا وساعدتها الظروف المتردية للوصول إلى الحكم من خلال المبادئ التي تحملها.

فالنازية في ألمانيا كانت تدعو إلى توحيد الشعب الجرماني، والتوسع على حساب الدول المجاورة، ومن حق الشعب الألماني أن يتوسع خارج أوروبا، هذا في نظر النازية كافيا لمواجهة الأزمة الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي، خاصة بعد أن فرضت تعويضات كبيرة على ألمانيا أثناء الحرب العالمية الأولى والتي أنهكتها اقتصاديا، وتحديد عدد قواتها، ومراقبة تسلحها.

فتخلص النازية من هذه الكوابل هو كافي لتحريك الاقتصاد الألماني بالامتناع عن دفع التعويضات وتشغيل المصانع الحربية بزيادة الإنتاج وزيادة التجنيد بالاستعداد للحرب والاحتلال وضم الدول المجاورة والتوسع خارج أوروبا هذه كافية لمواجهة الأزمة الاقتصادية داخل ألمانيا.

أما الفاشية في إيطاليا كحركة سياسية تحمل برنامج إقتصادي ينتقد الواقع المزري للشعب الإيطالي وفشل سياسات الحكومة في التصدي لمعاهدات الصلح في الحرب العالمية الأولى كانت ترى أن الحل هو التوسع على حساب الدول المجاورة والتوسع خارج أوربا خاصة في إفريقيا، وإنشاء مصانع للتسلح وتشغيل اليد العاملة للقضاء على البطالة ومواجهة الأزمات الإجتماعية بأفكار جديدة تعطي للشعب الإيطالي الأمان على حياته مستقبلا، والمرجعية الروحية هي الإمبراطورية الرومانية المنحلة والمندثرة.

أما فرنسا وبريطانيا فإن الحل لمواجهة الأزمة هو التكيف أكثر مع الأزمة الإقتصادية العالمية بتدخل الدولة جزئيا في المشاريع والإشراف عليها والاعتماد أكثر على الذهب كقيمة للعملات، ولكن الأزمة لم تكن أكثر حدة مثلما حصل في ألمانيا وإيطاليا، لأن المستعمرات الفرنسية والبريطانية هي كبيرة وكثيرة منتشرة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فهي كافية للقضاء على الأزمة الاقتصادية بالإضافة إلى خروجها منتصرة في الحرب العالمية الأولى.

أما روسيا فإن الاشتراكيين سيطروا على الحكم بقيادة "لينين" وأصحاب الثورة والإنجاز هم العمال وشعار الاشتراكية الملكية العامة لوسائل الإنتاج والعدالة الاجتماعية بين مختلف العمال وواجه الاتحاد السوفياتي عداء شديدا من الدول الغربية خاصة بريطانيا وفرنسا باعتبار أن الإشتراكية هي العدو اللدود للرأسمالية وخطر يجب مقاومته لذلك كان الاعتماد على الداخل وعلى النفس أكثر من الاعتماد على الخارج، ورغم ذلك فإن الإشتراكيين الروس يحملون إيديولوجية نشر الإشتراكية خارج الاتحاد

السوفييتي وهو ما يسمى بتصدير الثورة الإشتراكية إلى أوربا وخارج أوربا، ولتحقيق ذلك أممت المصانع والمزارع والمنشآت الكبرى بحيث أصبحت ملك للدولة والعمال هم المنتجون والمسيرون وهذا من أجل إحداث تنمية متوازنة وشاملة تمس كل الشعب داخل الاتحاد السوفياتي وخاصة الحق في العمل (فالخبز للجياع والأرض للفلاح) والحق في التعليم فهي حقوق مقدسة في النظام الاشتراكي[1].

أما الولايات المتحدة الأمريكية فانشغلت باتباع تخفيض قيمة الدولار أمام الذهب لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 (وهذا من 2.67 دولار للأونسة إلى 35.00 دولار للأونسة أي أن الدولار فقد من قيمته وقدره (70%) بدلالة العملات التي مازالت مرتبطة بالذهب).

وفي ظل هذه الفوضى السائدة والصراعات والتناحر بين الدول واللإستقرار على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي قبيل الحرب العالمية الثانية الذي كان سببه اقتصادي وهو عدم تحكم الدول في سعر الصرف والفهم الجيد لهذا الموضوع المتعلق بالنقد العالمي فلابد أن يكون ليس منظم ومحدد على مستوى الحكومات المحلية فقط بل لابد أن يراعى فيه أيضا البعد الدولي لتفادي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى الإضطراب والفوضى على المستوى العالمي.

لذلك فإن دراسة قدمت إلى عصبة الأمم 1944 تحت عنوان "تجربة النقد الدولي" لاقت قبولا واسعا وترى تحديد سعر الصرف ينبغي أن لا يترك لقوى السوق لأن أسعار الصرف متقلبة، وأن تحديد أسعار الصرف ينبغي أن لا يترك للحكومات الفردية، وكذلك لا يمكن التوقع من الحكومات أن تضحي باستقرارية اقتصادها المحلي لمجرد الحفاظ على استقرارية سعر الصرف، وفضلا عن ذلك أنه إذا ما أريد تحقيق استقرار داخلي، فإن على البلدان الكبرى أن تنسق سياساتها، وخصوصا سياساتها النقدية وألا تعتمد على تدفقات رأس المال الخاص التي قد تعطي نتائج عكسية فربما تجف تماما في اللحظة التي تكون الحاجة إليها ماسة، ولهذا ينبغي أن تكون الإحتياطات الرسمية كبيرة بما يكفي لتغطية الحاجات العادية ويجب دعمها[2].

---

[1]- م ي ك يه، تا يخ لحضا لعا للعه لمعاص ، لج لسابع، ل بعة ل بعة، بي - با ي ، منش ع ي ، 1998، 680- 684.

[2]- بيتر كينين ، لاقتصا ل لي، لج لثاني، ل بعة لأ لى، ت جمة: ب هي يحي لشهابي، مش ، منش لثقافة، 1999، 857- 866.

وهكذا كان من بين أكبر نتائج الحرب العالمية الثانية ظهور الولايات المتحدة الأمريكية بمظهر الدولة الإقتصادية العظمى، بحيث انخفضت قيمة الجنيه الإسترليني، وظهور الدولار كعملة قوية وبديلة لكل العملات الأخرى لأن الولايات المتحدة هي المستفيد الأكبر بحيث كانت قد مولت الحرب وساعدت الحلفاء وكانت السبب القوي في انتصارهم، والتمويل كان بقيمة الدولار، أما على المستوى السياسي فكان إنشاء هيئة الأمم المتحدة لتحفظ السلام العالمي والتعاون المشترك بين مختلف الدول والشعوب وأهم شيء يحفظ السلم العالمي والاستقرار وتفادي الحروب هو المال والنقد[1].

وقبيل نهاية الحرب العالمية الثانية وبالضبط في عام 1944 دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مؤتمر اقتصادي ومالي دولي في إحدى المدن الأمريكية في بريتون وودز Britten Woods بنيو هامبشاير New hampshire في أول أفريل 1944 ووجهت الدعوة إلى 44 دولة، ولدراسة القواعد اللازمة لتنظيم القروض والتبادل والاستثمارات اجتمع في جويلية 1944 ممثلو 28 دولة في مؤتمر بريتور وودز فخرجوا باتفاقية تنص على إنشاء منظمتين في المجال النقدي الدولي ومساعدة الدول على بناء ما خربته الحرب العالمية الثانية خاصة أوربا الغربية، وكذلك تقديم المساعدات لمختلف دول العالم[2].

ومن بين المنظرين لمشروع بريتن وودز من الناحية الاقتصادية كل من المفكر البريطاني "كينز" والأمريكي "هوايت" وتعود إلى بداية 1941، والذي تجسد لاحقا في إنشاء كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي[3] ويعد المفكر الأمريكي "هاري ديكستر هوايت Harry Dexter Hwite" رائد المشروع الذي سمي بإسمه "مشروع هوايت" حيث كان يشغل منصب المساعد الأول للكاتب الأمريكي للخزينة ومن خلاله جاء المخطط معبرا عن المواقف الأمريكية، والقائلة بتحرير التجارة وتقليص الحقوق الجمركية مركزا على التعاون الدولي في ميدان النقد واعتبر أن أزمة الثلاثينات كانت نتيجة للمغالاة في زيادة قيمة العملات مما أدى إلى زعزعة استقرار أسعار الصرف والتخفيض من قيمة العملات

---

[1]- ي بشير عما ، لأ ما لمالية صلا لنا لنق ل لي، سالة ماجستير ، جامعة لج ئ ، معهد لعل لاقتصا ية، 2001، 68- 72.

[2]- حم شلبي، لم جع لسابق لك ، 214.

[3]- باتر ي ها م ، ب با يلك ، لنا لعالمي لجد لقاند ل لي سياسة لكيل بمكياليد ، ب غا - ليبيا، ل لجامعية للنش لتو يع، 1995، 288.

لأغراض تنافسية، وقد اقترح هوايت إنشاء صندوق نقد دولي يسهر على منع العودة للعمل بسياسات النقد غير المؤسسة على التعاون ومنح القروض للدول الأعضاء بهدف مساعدتها عل حماية عملاتها[1].

في حين نجد المفكر الإنجليزي جون مينارد كينز "John Menard keynz" (1883-1946)، وهي نفس السنة التي توفي فيها ماركس ونتيجة لإسهاماته الأكاديمية وأعماله العلمية منحه الملك لقب "اللورد" بعد مؤتمر بروتن وودز، ويرى بضرورة تدخل الدولة وأهميتها في النشاط الاقتصادي[2]، يرى كينز ضرورة إنشاء مؤسسة أخرى إلى جانب صندوق النقد الدولي والتي سميت بالبنك العالمي.

وفي ظل الوضعية السيئة للإقتصاد البريطاني نتيجة للحرب العالمية الثانية وتراجع قابلية تحويل الجنيه الإسترليني، ونفاذ الاحتياطات من الذهب والمديونية الخارجية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية جعلت الموقف البريطاني ضعيف أمام قوة الولايات المتحدة الأمريكية، فاقترح إنشاء اتحاد دولي للمقاصة تشترك فيه جميع الدول، ويعمل البنك بعملة موحدة هي البانكور "Bancor" تحدد قيمتها بالنسبة للذهب، اقترح أن تعمل كل الدول بالبانكور، ويبقي على تسوية المعاملات بالذهب إلى جانب "البانكور" مع إلغاء التعامل بالعملات الأخرى.

أما عن آليات العمل بالنسبة لهذا الاتجاه الدولي أن يكون لكل دولة طرف فيه حساب بالبانكور تتم فيه تسوية قيم المدفوعات المترتبة عن المبادلات التجارية أو الخدمات بين الدول الأعضاء بتسجيل قيم تلك المبادلات في ذلك الحساب، فتصدير دول إلى دول يلزم الاتحاد بتسجيل قيم تلك المنتوجات موضوع المبادلات في خانة الدولة المصدرة، وتسجيل تلك القيمة بالنسبة للدولة المستوردة، وبذلك يخفض رصيد الدولة من تلك العملة الدولية مقابل ارتفاع رصيد الدولة المصدرة بنفس تلك القيمة.

ويتفق كينز وهوايت على العمل من أجل استقرار معدلات الصرف وحرية تحويل العملات والمساهمة في تمويل البلدان التي تعاني صعوبات مالية لكنهما يختلفان حول طرق التمويل والهيكلة، فمن حيث التمويل يرى الإنجليز أن المبلغ المقترح من طرف المشروع الأمريكي غير كاف ويحدث الندرة في

---

[1]- قا عب لع ي ، صن لنق ا لي (لآليا لسياسا)، لج ئ ، ه مه لا باعة لنش ، 2003، 05.

[2]- ج مين كينز ، لن ية لعامة في لاقتصا ، ت جمة: نها ضا، لج ئ ، لم سسة ا نية للفن لم بعية، 1991، 13.

الدولارات ويعرقل توسيع التجارة الدولية، أما الأمريكيون يرون أن المقترح البريطاني يؤدي إلى مديونية كبيرة من طرف الدول التي تعاني في موازين مدفوعاتها من العجز وأن تلك المديونية قد تهدد استقرار النظام النقدي العالمي.

أما من حيث الهيكلة فيدعو " كينز" إلى ضرورة تحمل الجهود من طرف الدول التي تتمتع بفائض في ميزان مدفوعاتها وهذا برفع وارداتها، أما " هوايت" فيرى أن البلدان التي تعاني عجزا في موازين مدفوعاتها تتحمل عبء الهيكلة بتقليص الاستيراد وتضييق برامج الاستقرار، ونتيجة لضعف الموقف البريطاني على الواقع حيث أنها تعاني اقتصاديا لأن الحرب العالمية الثانية أجهدت الاقتصاد البريطاني، فما عليها في الأخير إلا أنها خضعت للمخطط الأمريكي مقابل زيادة رأسمال الصندوق من خمسة إلى تسعة مليارات دولار، ووضع تقرير الخبراء يقترح ميثاقا لمنظمة دولية أصبحت تعرف بصندوق النقد الدولي الذي يرمز له ب "صند" F.M.I وعرض ذلك الميثاق على ممثلي الدول في مؤتمر بروتن وودز في جويلة 1944 الذي شاركت فيه 45 دولة مثلها 730شخص.

وقد ترأس اللجنة الأولى "هوايت" المخصصة لصندوق النقد الدولي واللجنة الثانية المخصصة للبنك الدولي من طرف "كينز"، وكانت الاتفاقية قد دخلت حيز التنفيذ يوم 27 ديسمبر 1945، وتعتبر مهمة صندوق النقد الدولي وضع مدونة سلوك في الميدان النقدي، وهذا بتحديد إلتزامات الدول الأعضاء في ميدان معدلات الصرف والمبادلات المتمحورة حول الذهب والالتزامات في مجال تحويل العملة، والقضاء التدريجي على العوائق التي تعترض عملية الصرف[1].

ومن الملاحظ في دراسة التاريخ الإقتصادي المعاصر خاصة بعد الحرب العالمية الثانية سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل واضح على مجريات صياغة قوانين العمل بالنسبة للمؤسسات المالية الدولية من حيث القوانين والتوجيه والإيديولوجيات فهي قوانين رأسمالية أمبريالية وفكر غربي، بحيث لا يسمح بالمشاركة، فاتفاقية بروتون وودز أسست أكثر لتكريس فكرة التبعية واستعمار من نوع جديد أكثر ربط لاقتصاديات الدول النامية بدول المركز الصناعية وإهمال كبير بالنسبة للأفكار والمقترحات الأخرى خاصة الإسهام الفكري بالنسبة للإسلام وعدالته الاقتصادية، من خلال تحريم الربا الذي يعد القاعدة الأساسية في النظام الرأسمالي، بالإضافة إلى فرض الدولار كعملة للمبادلات الدولية

[1]- فا عب لع ي ، لم جع لسابق لك ، 6 - 9.

واحتكارها بما يخدم الاقتصاد الأمريكي على حساب الشعوب المستضعفة، وهكذا حرم العالم مرة أخرى من تكريس العدالة والمساواة التي نادت بها الأمم المتحدة والتي أيضا كانت سبب الثورات والحروب عبر التاريخ، ومآسي الإنسانية، وهو ما أدى إلى ظهور حركة معادية لهذا النظام خاصة من الكتلة الإشتراكية ودول العالم الثالث، وبالنسبة للعالم الإسلامي فإن الضعف الداخلي وموالاة الأنظمة العربية والإسلامية للدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة جعل شعوبها مجبرة على الاستعانة بهذه المؤسسات المالية التي أغرقت العالم الإسلامي في المديونية وتبعيته الدائمة، وهذا لأن الغرب الاستعماري يرحب بتطورات تساهم في نهاية المطاف بإضعاف العالم العربي والإسلامي وتكرس عجزه أمام تحديات العصر، وهذا بتشديد الخناق المالي وإثارة النزاعات الداخلية من خلال الطائفية والإنقسامات التنظيمية التي لا نهاية لها، والتي لا تعد وكونها نزاعات قيادية فردانية ونتاج تدخلات خارجية[1].

ولذلك فإن المؤسسات المالية الدولية ما هي إلا وسيلة في يد الدول الكبرى خاصة أوربا والولايات المتحدة من أجل السيطرة أكثر على الاقتصاد الدولي وجعله في خدمتها وهذا ما سوف نكتشفه في بقية الدراسة إنطلاقا من تعريف المؤسسات المالية الدولية:

- تعريف المؤسسات المالية الدولية:

يقول الأستاذ عبد المطلب عبد الحميد:" أنها مؤسسات تقوم بضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية من شأنه أن يحقق إلى مدى بعيد نوعا من الإنسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم فضلا عما توفره من إزالة القيود والعقبات المعرقلة للنشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم، وبذلك تصبح المؤسسات المالية الدولية أداة في سبيل تحقيق وتأكيد عالمية الاقتصاد"[2].

وعادة كما يرى الكاتب شلبي أنها :" تهدف المؤسسات المالية الدولية إلى تقديم المساعدة تحقيقا لأهداف الأمم المتحدة، وتعمل إنطلاقا مما يعرف بالعرف التجاري وقوانين السوق"[3].

---

[1]- سمير ، لتم كل لأ بي نح ن ية للثقافة، لج ئ : لم سسة ل نية للفن لم بعية، 1992، 148.

2-عب لم ل عب لحمي ، لن ا لاقتصا لعالمي لج ي فاقه لمستقبلية بع ح 11 سبتمبر ، ل بعة لأ لى، لقاه : مجم عة لنيل لع بية، 2003، 83.

[3]- حم شلبي، لم جع لساب لك ، 218.

وكذلك يعرفها الأستاذ محمد السعيد الدقاق:" أنها مؤسسات تقوم بتحقيق أهداف الأمم المتحدة من أجل تحسين ظروف معيشة الشعوب المختلفة ومحاولة دفع عجلة التنمية في الدول الفقيرة وتقريب الفروق الشاسعة في المستويات الاقتصادية بين الدول الغنية والدول الفقيرة وكل ذلك يؤدي إلى خدمة الهدف الأسمى للأمم المتحدة وهو الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وتوطيد العلاقات الودية بين الدول"[1].

ومن هنا يتضح أن تعريف المؤسسات المالية الدولية يقودنا إلى تحديد هذه المؤسسات التي هي قيد الدراسة والمتمثلة أساسا في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي باعتبار هما الأداتان المباشرتان الأكثر تأثيرا في الاقتصاديات الدولية وعلى عملية التنمية بالنسبة لكل الدول المتقدمة والمتخلفة وهذه الأخيرة هي أكثر ارتباطا بهذه المؤسسات المالية الدولية.

و يعرف كذلك صندوق النقد الدولي كمؤسسة مالية تقوم على إدارة النظام النقدي الدولي وتطبيق السياسات النقدية الكفيلة بتحقيق الاستقرار النقدي وعلاج العجز المؤقت في موازين المدفوعات الدول الأعضاء فيه"[2]. وهذا حسب تعريف محمد سعيد الدقاق في حين يرى الكاتب محمد حسين أبو العلاء أن صندوق النقد الدولي تتعلق وظيفته في دعم استقرار أسعار الصرف والمحافظة على التدابير المنظمة للصرف بين الدول الأعضاء وتفادي التنافس على وتخفيض أسعار الصرف المساهمة في إقامة نظام المدفوعات متعدد في الأطراف بالنسبة للعمليات الجارية بين الدول الأعضاء، وإزالة القيود المفروضة على الصرف الأجنبي والتي تعيق نمو التجارة الدولية...

ومن ثمة إتاحة الفرصة لها لتصحيح الاختلالات في ميزان مدفوعاتها دون الالتجاء إلى التدابير التي من شأنها أن تقضي على الرخاء القومي أو الدولي"[3]. وهكذا يمكن تعريف صندوق النقد الدولي كذلك حسب " عمرو الشربيني" أن صندوق النقد الدولي مؤسسة تضمن سلامة النظام النقدي العالمي عن طريق استقرار المدفوعات الناتجة عن التجارة الدولية من خلال المحافظة على أسعار صرف

---

[1]- محمد السعيد الدقاق ، التنظيم القانوني للمنظمات الدولية، بين : الكتاب الجامعية للطباعة النشر ، سنة الطبع، 457.

[2]- عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة الاقتصاد العالمي، الآليات الخصائص الأبعاد ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية، 1998، 62.

[3]- محمد حسين أبو العلاء، مكتبات المعلومات في فكر المثقف ، القاهرة : مكتبة مدبولي، 2004، 136.

العملات من التقلب الشديد، بتثبيتها أو السماح لها بالتقلب في هامش ضيق يسهل التحكم فيه"[1] بعد تعريف صندوق النقد الدولي وباعتباره مؤسسة دولية تهتم بالجانب النقدي الدولي فيما بين الدول وتعمل أيضا على تحقيق الاستقرار النقدي الدولي، وكذلك تعالج العجز المؤقت في موازين مدفوعات الدول الأعضاء بالإضافة كذلك أنها تقدم بعض القروض قصيرة الأجل للدول التي تعاني عجز في موازين المدفوعات، وقروض متوسطة الأجل لتمويل بعض المشاريع في الدول النامية وهذا بنسبة قليلة لأن وظيفته الأساسية هي الحفاظ على الاستقرار النقدي الدولي ومعالجة العجز بالنسبة للدول في موازين المدفوعات، وبمرور الزمن تزايد دوره أكثر خاصة بعد التحولات التي شهدتها الساحة الدولية خاصة مع سقوط المعسكر الشيوعي بحيث أصبح يتدخل من خلال برامج التثبيت الاقتصادي والهيكلي الذي أنهك الدول اقتصاديا وأدى إلى أزمات اجتماعية رهيبة أدت إلى عدم الاستقرار السياسي في الكثير من الدول بآسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية[2].

أما تعريف البنك الدولي حسب الأستاذ عبد المطلب عبد الحميد:" على أنه المؤسسة الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، وكذلك اهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الإئتمانية لأنه يعتمد في تمويله على الاقتراض من أسواق المال"[3] ويرى " صالح م. نصولي" أن البنك الدولي مؤسسة دولية مالية تقوم على مساعدة الدول الأعضاء بتخفيض عدد الفقراء والتركيز على الأبعاد الهيكلية والمؤسسة والإجتماعية للتنمية"[4].

في حين يرى الأستاذ محمد سامي عبد الحميد ومصطفى سلامة حسين:" أن البنك الدولي مجموعة من المؤسسات المتكونة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية والشركة المالية

---

[1]- عم لش بيني، صن لنق ل لي ض با س لمال، مجلة لسياسة ل لية لأه ، بي ، لسنة ل بعة لثلاث ، لع 131، بي : يناي 1998، 302.

[2]- م كي، لتضخ لهيكلي في ل ل لنامية، ل بعة لأ لى، لقاه : لمستقبل لع بي للنش لت يع، 1996، 161.

[3]- عب لم ل عب لحمي ، لم جع لسابق ل ك ، 73.

[4]- صالح . نص لي، ينا لق في ق يقيا لم سسا لمالية ل لية، مجلة لتم يل لتنمية، مجلة فصلية يص ها صن لنق ل لي لبن ل لي: نيي ، يسمب 2000، 35.

الدولية، وتختلف وظيفة كل منظمة عن الأخرى، فالبنك يمارس عملياته للإقراض وفقا لقواعد الأسواق المالية حيث يتم تحديد سعر الفائدة والمؤسسة الدولية للتنمية تقوم بتقديم الإقراض دون فائدة، أما الشركة المالية الدولية فهي مخصصة لتمويل مشروعات القطاع الخاص، وأيا كان الاختلاف بينهما فإن الفلسفة مشتركة وواحدة هي الرأسمالية الربحية"[1].

من خلال تعريف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي يتضح أن المؤسستين لهما الدور الأكبر في المجال المالي والنقدي على المستوى الاقصادي الدولي، وهذا من خلال أنهما مؤسستان دوليتان إنبثقتا عن منظمة الأمم المتحدة فهما منظمتان مستقلتان ومتخصصتان ليستا مسؤولتين أمام أي هيئة أخرى إلا أمام نفسهما فصندوق النقد الدولي يهتم بتنظيم النقد الدولي والبنك يهتم بالمالية الدولية من خلال التمويل والإقراض للدول التي تعاني العجز، وقلة الاستثمارات خاصة الاستثمارات الخاصة، فالبنك يدعمها بقوة لأن إيديولوجية هي الرأسمالية والملكية الخاصة والربح، ولم يبقى دورهما تقني مثلما كان في الماضي بل أصبح لهم دور كبير في تحديد السياسات الإقتصادية الكلية والجزئية للدول العالم بصفة عامة وهذا باعتبارهما ركائز أساسية بالنسبة للعولمة وتكريس الهيمنة الأمبريالية الجديدة على الشعوب المستضعفة من خلال دعم القطاع الخاص والشركات المتعددة الجنسيات والعمل على تحرير التجارة الدولية.

ولا يمكن فهم المؤسستين الماليتين إلا من خلال **كشف العلاقة الرابطة بين الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي** بحيث يعتبر كل منهما من المنظمات الدولية المالية التي يجب التعاون فيها، "فالمادة العاشرة" من الاتفاق تنص على أن:" الصندوق سيتعاون في نطاق هذا الاتفاق مع أي منظمة دولية عامة ذات مسؤوليات خاصة في المجالات التي تتصل بنشاطه"[2] ونخص بالذكر من هذه المنظمات البنك الدولي حيث يرتبط الصندوق معها بعلاقات خاصة لأن كليهما يعمل في نفس الحقل وتجمعهما رابطة قوية باعتبارهما من أهم الأدوات التي أوجدت لصيانة النظام الاقتصادي العالمي الحالي، وضمان

[1]- محم سامي عب لحمي ، مص فى سلامة حسي ، لقان ل لي لعا ، بي : ل لجامعية، 1989، 317.

[2]- محم سامي عب لحمي ، مص فى سلامة حسي ، لقان ل لي لعا ، بي : ل لجامعية، 1989، 317.

استمراريته، وهذا يعني أنهما ينتميان لإيديولوجية واحدة سياستها تأخذ مسبقا قالبا يتفق مع مبادئ هذا النظام وأهدافه[1].

كذلك الارتباط بينهما عضوي حيث ينص القسم الأول من المادة الثانية من ميثاق البنك على أن عضوية الصندوق شرط للدخول إلى عضوية البنك، من هنا فإن عضوية البنك مفتوحة للدول الأعضاء في الصندوق فقط، ويمتد الإرتباط العضوي بينهما ليس فقط من ناحية شروط العضوية ولكن من ناحية التأسيس من خلال مؤتمر بروتن وودز[2] بالإضافة إلى عقد إجتماعات سنوية مشتركة ودائمة بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومن خلال إصدارهم لمجلة Finance and Development التي تعمل على نشر فلسفتها، والترويج لمشروعاتهما وبالطبع فإن الدعم يأتي من قبل الدول الغربية القوية اقتصاديا كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا واليابان وألمانيا وإيطاليا وكندا.

إلى جانب ضرورة إحتفاظ كل منهما بثقة الأسواق الرأسمالية الغربية لكي يواصلا إعطاء القروض فإنهما يحملان نفس الأيديولوجية الموالية للرأسمالية التي تعتمد على الربح والمنفعة بغض النظر عن الأضرار التي قد تمس الأطراف المتعاملة فالرحمة والشفقة والإنسانية نادرا ما تلمس في النظام الرأسمالي لأنها تقدس الربح وحب السيطرة خاصة إذا ما ارتبطت بالحضارة الغربية المبنية على أخلاق القوة والقسوة عكس مثلا النظام الإسلامي المبني على القناعة والإقتناع والرحمة والإنسانية والتسامح والأخلاق.

وكذلك صندوق النقد الدولي يقدم قروض قصيرة الأجل هدفها دعم ميزان المدفوعات في حين يعمل البنك الدولي كوسيط للقروض وكضامن لمشروعات محددة تسهم في عملية التنمية[3].

فالتعاون الوثيق المستمر بين المنظمتين هو تكميل إحدى المنظمتين لعمل الأخرى لتحقيق أهداف مشتركة واستفادة كلتيهما من خبرة الأخرى ومما يتوفر لديهما من المعلومات من خلال عمل

---

[1]- مس مغنية، لهيئا لمالية ل لية في تقلي لق ا لعا، سالة ماجستي ، جامعة لج ئ : معهد لعا لإجتماعية، 2001، 44.

[2]- عب لع ي عب لغفا نج ، لج ن لقان نية لنشا لبن ل لي للإنشا لتعمي ، مص : لهيئة لمص ية لعامة للكتا ، 1976، 203.

[3]- ش يل باي ، فخ لق لخا جية صن لنق ل لي لعال لثال ، ت جمة: بيا عقل، بي : ل ليعة، 1977، 204.

صندوق النقد الدولي في تقديم قروض قصيرة الأجل والبنك الدولي في قروضه طويلة الأجل، وصندوق النقد الدولي يعمل على استقرار أسعار الصرف بينما البنك الدولي هدفه تقديم القروض للتنمية بالإضافة إلى اشتراك الصندوق في المؤتمرات التي يعقدها البنك الدولي والعكس أيضا إشراك البنك الدولي في المؤتمرات التي يعقدها الصندوق، وإنشاء لجنة مشتركة من المديرين التنفيذيين لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للنظر في الموضوعات ذات مصلحة مشتركة بين الطرفين وتستخدم اللجنة كحلقة وصل بين المنظمتين في المجالات التي يمكن أن يكمل كل منهما الآخر[1].

ورغم هذا الارتباط بين المنظمتين وتكامل نشاطهما إلا أن البنك الدولي على صعيد النشاط مثلا يهتم بمسائل تنمية بلدان العالم الثالث خاصة بعد الخمسينات من أجل زيادة الإنتاج في البلدان النامية بالإضافة إلى اهتمام البنك الدولي بالنشاط المتعلق بالبنية التحتية ومشاريع النقل والطاقة والمشاريع التي من شأنها تحسين أوضاع المجتمعات الأكثر فقرا عن طريق قروض موجهة للزراعة والتنمية الريفية والمشاريع الصغيرة والتهيئة العمرانية، ومشاريع الصحة وتوزيع المياه الصالحة للشرب والتغذية والتعليم والسكن والتخطيط العائلي، هذا ما جعل نشاطه يبتعد عن صندوق النقد الدولي في العقود الماضية لكن بظهور واشتداد المديونية في الثمانينات، وسع البنك الدولي قروضه ليشمل مسائل تتعلق بتوازن ميزان المدفوعات التي هي من أهم اختصاصات صندوق النقد الدولي لأنه حسب البنك الدولي لا يمكن بناء سياسة اقتصادية واجتماعية دون سياسة اقتصادية كلية تهدف لتحقيق الاستقرار، وأصبح يمنح قروض للتكيف الهيكلي تماما مثلما يفعل صندوق النقد الدولي، أي أن البنك الدولي أصبح يهتم بالأهداف على المدى المتوسط وبالمقابل أصبح صندوق النقد الدولي يهتم أيضا بالإصلاحات الهيكلية التي هي من اختصاصات البنك الدولي على صعيد الاقتصاد الجزئي[2].

وهكذا أصبح التوجه بالنسبة لصندوق النقد الدولي نحو البنك الدولي ابتداء من 1979 حينما منح قروضا وفترات أطول للسداد من أربع سنوات إلى ثماني سنوات، ثم طولت المدة من أربع سنوات إلى عشر سنوات، بدلا من الفترة المعتادة بالنسبة لصندوق النقد الدولي والتي هي لب عمل البنك الدولي وأصبح بذلك قد دخل مجال الإقراض المتوسط المدى الذي هو من اختصاص البنك الدولي.

---

[1]- مس غنية، مرجع سابق، 45.

[2]- فا عبد لعزيز، مرجع سابق، 12 - 43.

وخاصة كذلك بعد 1986 حينما وجه برنامج لدعم الدول الفقيرة، وتعزيز التسهيلات، والإصلاح الهيكلي الذي أنشأ في أواخر 1987، وهي تكرار وتداخل مع البنك الدولي من خلال برنامج تسهيلات الإصلاح الهيكلي وبرنامج تعزيز تسهيلات الإصلاح الهيكلي، وهناك أيضا البنك الدولي يعمل باتجاه مجال صندوق النقد الدولي خاصة عندما اقتنع البنك الدولي بأن المشروعات الفردية السديدة لا تسهم إلا بالقدر الضئيل في التنمية في بيئة من السياسات الاقتصادية الكلية الضعيفة وبدأ البنك الدولي يرى الحاجة إلى إصلاح السياسات الكلية على أنها حاجة ملحة للغاية، وهذا بداية من 1980، وتقديم قروض لميزان المدفوعات التي هي من اختصاص صندوق النقد الدولي، وكانت مع الهند وباكستان وأطلق عليها قروض "الإصلاح الهيكلي" وبهذا أصبح القاسم المشترك بينهما.

كذلك إشتراكهما في إدارة أزمة المديونية مع مطلع الثمانينات ومحاولة معالجتها والتي هي حديث الساعة، وهذا بعدم قدرة الدول المستدينة بتسديد حتى فوائد خدمة المديونية ومن بينها أكبر ستة دول مدينة وهي:"الأرجنتين، البرازيل، شيلي، المكسيك، الفلبين ويوغوسلافيا" بالإضافة إلى اشتراكهما في تبادل المشروطية بالنسبة للدول التي تريد قروض إعادة الجدولة الجديدة للمديونية، وهناك اختلافات بين الدول المتجمعة والمتعاملة مع هذه المؤسسات سواء المدينة أو المستدينة حول عمل هذه المؤسسات، والتي ليست دائما متوافقة[1] ولكي نعرف عمل المؤسسات المالية الدولية لابد أن نتطرق إلى الأسس والركائز التي تقوم عليها وهذا لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

[1]- جا . ب لا ، لين ل لي صن لنق ل لي، ت جمة: حم منير ، مص : ل ل لية للإستثما لثقافية، سنة نش ، 15-23.